معارف نظارت جلیله سنك ٤٥٤ نومرولی
و ٤١ عدد لی تاریخلی رخصتنامه سیله
طبع اولنمشدر

بدأت هذا الكتاب : 12.09.2011

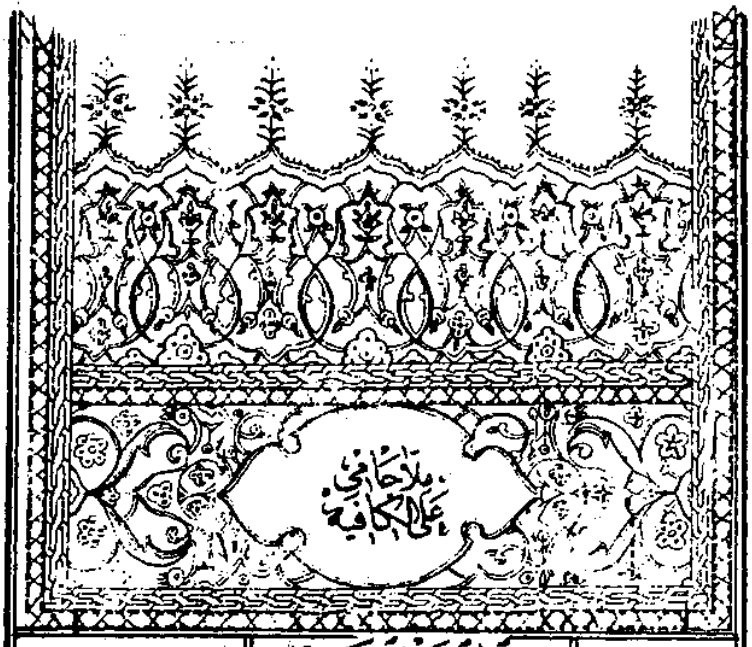

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لولية والصلوة على نبيه * وعلى آله واصحابه المناذبين بآدابه * اما بعد * فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية * للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب * تغمده الله بغفرانه * واسكنه بحبوحة جنانه * نظمتها في سلك التقرير * وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف * حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتاسف * وسميتها بالفوائد الضيائية * لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل * وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل * اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعل جزء منها ضميمة لئلا يتخيل ان كتابه هذا من حيث انه كتاب ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزء من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فحتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزء من افراد الكلام ومفهومها جزء من مفهومه فقال * الكلمة * قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتها بالجرح * حيث قال

قول الحمد مصدر المعلوم
واللام للجنس او للاستغراق اى كل حمد ولا زال الى الابد مزاى حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول او القدر المشترك بين المصدرين فافهم مقام حمد سبحانه يلايمه الاشتياق بكل الاستغراق ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر بمعنى سايش عصه
والاظهر انه تفسير الحاصل بالمصدر المعلوم والاكتفاء بهذا التفسير بناء على كونه اصلا
وهو الاظهر لكونه معدولا من حمدت الله للدلالة على العموم والدوام ولكثرة استعمال
سلكوني
الحاصل بالمصدر بحسب الاصطلاح موضوع للهيئة الحاصلة للفاعل والمفعول بسبب المعنى المصدري اولا وبلا واسطة كالضاربية والمضروبية والمعنى اللغوي له هو الحاصل بسبب المصدر سواء كان حاصلا بلا واسطة او بواسطة كالالم بالنسبة الى الضرب *
قوله لوليته اى للحري بحسن الحمد لا يخفى ما في قوله التصريح بما يستحقه من التعظيم والاجلال وادعاء التعين وان الوهم لا يذهب الى ان الجدير بالحمد غيره تعالى وتعليق الحمد مصرحا بما يشعر بالعلية وغاية الاسلوب التي تجلب الطبايع البكون الجديد لدينا
عبد العفور
بخلاف الحمد له فانه تعليق بما يشعر بالطية ضمنا لكونه علما للذات المستحق لجميع المحامد فكان التعليق به كالتعليق بالمشتق سلكوني
(٩) تاؤه تا الفقه ولم يطلق على الله سبحانه مع انه الجدير بذلك لتوهم التانيث لان ربي
(٦٢) بحبوحة الدار وسطها وهي من كل شيء وسطه وخياره منه
الواو فيه اعتراضية وهو تذييل لدفع توهم العيب الناشي عن الكلام السابق منه
قوله على نبيه والاصل في الاضافة العهد وبهذا الاصل يصرف الى نبينا صلى الله عليه وسلم وقد يكون للجنس او الاستغراق فيكون المعنى والصلوة على كل نبي لمناسبة فوجب اختياره على الرسول اما بحسب اللفظ فرعاية السجع واما بحسب المعنى فعلى الثاني ظاهر لانه استعمل وعلى الاول فلان الالف واللام على انه عليه السلام تستحق الصلوة بمرتبتي النبوة ويعلم منه استحقاقه عليه السلام بمرتبة الرسالة بالطريق الاولى عصام
(٦١) اى اللغوية لان الاشتقاق في اللغة والمراد ما صدق عليه تلك المعاني منه
(٦٢) لان من يشتمل على المسائل فانه كتاب من هذه الحيثية فكتب السلف بل احسن منها فقيد الحيثية للتقييد والكاد المايع في تقييد الشيء بنفسه افادة الاطلاق منه حاصله ان المامور به التلفظ سواء كان معه الكتابة اولا ولا يلزم من ترك الاول ترك الثاني عبد الغفور وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الآخر

والاضافة من باب اضافة المشبه به الى المشبه عبد الغفور

نغمها الدر

كناية عن جميع العوض

من حيث القال والحال

اى بجعل الاسباب موافقة للمطلوب عبد الغفور

تعليل لعدم كون المثنى لفظا حقيقيا سحم

(٦) وهذا مما لا يعلم قائله ولقد اصاب الشارح في تغييره عنه بعض الشعراء وكذا المولى الفناري في حاشيته بما نصه المطول حيث قال كما قيل جراحات السنان له التئام ولا يلتام ما جرح اللسان وقد غلط فيه الكازروني ومن قلده ثم ذكر السيدي فيما جمعه من الديوان المنسوب الى الامام علي رضي الله عنه ما يقرب من هذا * وكل جراحة فلها دواء * وسوء الخلق ليس له دواء * انتهى (٧) انما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عباراتهم المشهورة تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة بين المستعمل والمهمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل منه (٨) قوله والواحد بالجنسية يعني ان بين الجنس والواحد تضادا فيجوز ان يجعل الجنس اصلا والواحد وصفا والعكس بالعكس فيقال فيما نحن فيه جنس والكلمة الذي هو واحد بان يعتبر اللام مقدما في اللفظ على التاء كما في اللفظ رعاية لجانب المعنى او يقال الكلمة الواحدة التي هي جنس كما هو الظاهر من دخول اللام بعد التاء وفيه اشارة الى دفع ما يتوهم من استدراك قوله والواحد بالجنسية لانه يكفي لدفع المنافاة ايضا في الجنس بالوحدة

(٩) فانه لو كان لها لوجب التانيث لكونه مسندا الى ضمير جمع غير العقلاء

(١٠) يعني ان تانيث الضمير وان كان ظاهرا بالنسبة الى لفظ الكلم الا انه لما عاد الى الواقع نيرا لا بعضها فجوز تذكيره باعتبار تاويله بالبعض هذا كذا قيل وكذا تذكير الضمير الراجع الى المؤنث تاويله بالشخص او ليس مراد الشارح ان لفظ البعض ههنا مقدر على ما هو

(١١) نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة التي هي مدلول التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب بان الكلمة اللغوية اذا خصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي هي في الكلمة اللغوية وحدة جنسية ويلزم من ذلك بان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة الى تمر لا ترى

قوله حقيقة او حكما منصوب بمحذوف اي تلفظا حقيقيا بان يكون من قبيل الحرف والصوت او تلفظا حكميا بان يشارك الملفوظ به في الاحوال

(١٣) قوله الى ما يتلفظ به اللفظ كغين والباء للتعدية لا للسببية والا لانتفى بانتفاء اللسان ونحوه (١٤) فكما لا يكون مذكورا بنفسه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة دالة عليه لكن جعلوا مثل هو وانت كناية عنه فهو عادة عائد على المعدود

قوله واجروا عليها احكام اللفظ عطف على قوله ليس لفظا حقيقيا والعطف لاثبات انه ليس لفظا حقيقيا والعطف لاثبات

(٢٠) ولما لم يدخل في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد حتى يلزم علينا ارتكاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل جنسا والجنس فصلا على المعدود

(٢٠) الوضع في اللغة جعل الشيء في حيزه فكان الواضع بتعيينه يجعل المعنى حيز اللفظ ذلك المعنى ولا يخفى ان عدا لا بقرينة كاستقرار الشيء في الحيز سكون

(٢١) اي تحديد الوضع من بعض المعنى الماخوذ في مفهومه فيكون مجازا سنذكر المقيد واراد المطلق الخ عقد الناس

بلفظ المستعمل

بلفظ المفصل المستعمل له اضافة الصفة الى الموصوف

للمبالغة عطف العام على الخاص

كقبح بحبح بمثل تلوم تقوم

(٢) النصب بحتى صحيح نظيره كمقصو وصيغ

جواب آخر

للمعلوم او المجهول يعني حذف الفاعل في الوضع

جراحات السنان لها التيام * ولا يلتام ما جرح اللسان * والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب قول بعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي باعادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة * لفظ * اللفظ في اللغة الرمي يقال لفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا والتلفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمثنى في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ واما عبر واعنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وات واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملئكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخص * ووضع * الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب عنه بان بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يعد بقي ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد * لمعنى * المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كرمى ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات

والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله المعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى * فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلت المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظة الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة * مفرد * وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه مالا بد جزء لفظه على جزء وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يركب فيه تجوزا كما يركب في مثل قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه حينئذ مالا بد جزؤه على جزء معناه ولا بد حينئذ من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى بصيغة المضي بخلاف الافراد واما نصبه فلان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من الضمير المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائم وتبصر وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء معناه لكنه بعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة

١ بناء على السؤال الاول
٢ بناء على السؤال الثاني
٣ وان كان الموضوع له جازئا
٤ او مفردة صح
٥ الفاء جواب اما الى وما المجرور خبر للمبتدأ الذي دخلت هي عليه
٦ اي في الوجود لان الوضع لا يوجد الا مع المفرد

(١) اي لا تخصيص بازاء المعنى ولا تخصيص لغرض من الاغراض (٢) قوله فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة الخ فان قلت هذا نقض لتعريف الكلمة باعتبار قيد الافراد فلم قدد عليه قلت انما قدم عليه لمدخلية الجواب السابق عن الايراد المتقدم في ورود وذلك لانه لما اندرج الالفاظ في المعنى فبقيد الافراد يخرج عن التعريف الكلمات الموضوعة بازاء الفاظ مركبة على الاحتمال الراجح الذي هو كون قوله مفرد صفة للمعنى لان تلك الالفاظ لما كانت مركبة امتنع ان تكون مفردة لان الافراد والتركيب متقابلان فلا يجتمعان في شيء واحد ولا يرد النقض بالكلمات الموضوعة بازاء معان مركبة كالانسان الموضوع بازاء الحيوان الناطق لان التركيب انما يعتبر دلالة جزء لفظه على جزء معناه واما بمعنى دلالة الجزء على جزء معناه وكل من المعنيين واضح الانتفاء عن مثل الحيوان الناطق اما انتفاء الثاني فلانه ليس بلفظ اصلا حتى يدل جزؤه على جزء معناه واما انتفاء الاول فلان اجزاء لفظ الانسان لم يدل شيء منها على جزء بخلاف الكلمات الموضوعة بازاء الالفاظ المركبة فانها وان انتفى عنها التركيب بالمعنى الاول لكن لم ينتف عنها التركيب بالمعنى الثاني

(٤) اي شخصية من حيث انها شخصه سواء كانت في نفسها مفردة او مركبة وذلك لان النقض الاول انما يتجه على تلك الجزئية ولا مدخل للافراد والتركيب فيه ولذا لم يقل الى الفاظ مفردة بخلاف النقض الثاني فانه انما يتجه على تركيبها ولذا قال او مركبة (٥) ذكر التركيب بتبعية الافراد او لتعميم الفائدة او لدفع توهم الاختصاص

(٦) لان الرسم في الخط ان يكتب الالف بصورة ياء في حال الوقف وهنا يكتب همزة الوصل وكتب تاء التانيث في الاسماء بصورة الهاء والتنوين الذي قبله تقلب الفا في حال الوقف فيكون في آخر مفرد الفا في حالة النصب عند الوقف (٧) اي صحة وقوع المفرد حالا سواء كان من الضمير المستكن في وضع او من المعنى

(٨) قوله ووجه صحته جواب سؤال مقدر هو ان مفردا لا يصح ان يكون حالا من المستكن في وضع ولا من المعنى لان الحال تدل على المقارنة زمانا فيلزم ان يكون الوضع في زمان اللفظ او المعنى مفردا وايا ما كان لا يتقدم الوضع على الافراد وقد قلت فيما سبق ان الوضع يتقدم على الافراد * (٩) قوله فعلى انه حال من المستكن في وضع ان قلت لو كان حالا من المستكن لكان مجيئها في مهرت فاتما زيدا هذا لازما لزوم عند الكل فان بعضهم يراعون رتبة الحال وهي التاخر عن الفاعل والمفعول به ويقولون ان في مهرت التاخير عن المفعول يجوز ان يكون حالا من الفاعل ومن المفعول والتعيين مفوض الى القرينة ولئن سلم لزوم ذلك عن الكل بان جعل خلافا في البعض غير معتد به فذلك اللزوم اذا لم تكن قرينة دالة على تعيين ذي الحال وقد تحققت ههنا لان الافراد ههنا صفة اللفظ بالذات وانما تغير المعنى على تقدير جعله حالا عما يليه لاحتفاد فان افراد المعنى يؤل الى افراد اللفظ =

ان قلت ما توجيه الاعرابين لكلمة واحدة وتعدد الاعراب ليس الا لتعدد المقتضي ولا تعدد هنا فالمقتضي كلمة واحدة في اطلاق واحد
قلنا قد تعتبر في الاعلام الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان وقال صاحب اللباب
ان اعراب اخره محكي كما في تابط شرا ولما كان الاخر مشغولا والاول فارغا اظهر اعرابه في الجزء الفارغ كما اظهر اعراب ما بعد
غير في الاستثناء في الغير فليس لبنائه على الاعراب واحد قدس سره فعلى هذا المراد بقوله معرب فكيف يحركين على طبق قولنا اعراب باعراب واحد
* لما ذكر ان في تعريف الخص خللا من وجهين اراد ان يذكر ان تعريف صاحب المفصل محل من وجه * يعني ان الغرض من علم النحو معرفة سكوني
احوال الكلم من حيث الاعراب والبناء فالاولى

واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع مثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل قائمة وبصري مما بعد لشرة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع تستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة آخ آخ على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل * وهي اي الكلمة * اسم وفعل وحرف * اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها * لانها * اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي * اما * من صفتها * ان تدل على معنى * كائن * في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان يدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية * او * من صفتها ان * لا * تدل على معنى في نفسها بل تدل على معنى تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم * الثاني * وهو ما لا يدل على معنى في نفسها * الحرف * كمن والى فانهما تحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما سيعرف في * والقسم * الاول * وهو ما يدل على معنى في نفسها * اما * من صفتها * ان يقترن * ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها * باحد الازمنة الثلثة * اعني الماضي والحال والاستقبال

ادبترك قيد الافراد

ان يفهم للكلمة

ان يجعل اللفظان المعربان باعرابين كلمتين وان لم يدل جزئهما على جزء معناهما واللفظان المعربان باعراب واحد كلمة وان دل جزئهما على جزء معناها ١٠ اي مجازا لان الفاء يقتضي سبق الاول ولا دخول سابقا على اللفظ فالمعنى ودخل على التجوز * بخلاف ما بعد لشرة الامتزاج او احد وبقي احد الجزئين على حاله السابق بواو ولعمرو رجل فانه ليس في اهمال جانب اللفظ اصلاح فينبغي تحقق رعاية جانب المعنى باخراجه عن هذا الكلمة سكوني
* اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لا يلايم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال لا يجري في كل ما بعد لشرة الامتزاج لفظة واحدة بل فيما اعرب باعراب الكلمة الواحدة ..... عف
* اي حقيقتا لوضع فان الوضع في التعريف وان جرد بحيث يشمل حروف التهجي لكن يذكر المعنى عادة الى حقيقته *
* لو قال امر آخر لكان اشمل فان همزة لو ضمها مثلا يحتاج الى انضمام كلام وبعض الحروف يحتاج الى كلمتين فيما قبله وما بعده الا ان يقال اكثري والاقل ملحق عصم
فقوله وهي اسم وفعل وحرف لبيب ملاحظة العطف مقدما على الاخبار بهم منها بقسمة لان حمل مجموع الاقسام على الكلمة ليس باعتبار الكلمة ليس باعتبار الكلمة في ضمنها بل باعتبار صدقها بل باعتبار صدقها على افرادها وهو معنى الانقسام وبالسكوت عن ذكر قسم اخر في محل بيان الاقسام يفهم منه انحصرها فقول الشارح اي منقسمة ومنحصرة ليس تقديرا للخبر في العبارة بل بيان للمعنى المراد من لزم الكلام الذي وقع قوله اسم وفعل وحرف خبرا باعتبار وانما اختار المصنف الواو العاطفة مع ان الشايع في التقسيمات كلمة او الدالة على الانقطاع الحقيقي او وضع الخلو تنبيها على تحقق الاقسام

وعدم كون التقسيم لمجرد الاحتمال العقلي سكوني * فالضمير راجع الى المعنى المذكور في ضمن الاول ولا يلزم اخلاء الخبر عن الضمير الراجع الى المبتدا لان الراجع ضمير صفتها * ٢٨ وانما قيد الفهم بقوله عنها لان الغرض مفهومية المعنى من الكلمة لا مطلقا وليصح كون اقتران المعنى باحد الازمنة من صفات الكلمة لان اقتران المعنى وان كان صفة المعنى لكن اقتران في المفهومية عنها صفتها كلنوي
** يعني ليس المراد بكون المعنى في نفس الكلمة انه مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى ويدخل الحرف فيه بل معناه انها اذا انتقلت وحدها الى ذهن السامع انتقل معها المعنى السكان قالب الكلمة كظرف اذا نقل انتقل بما فيه فلذا صح نسبة المعنى الى الكلمة بكلمة في

قوله بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة اى من شانه ان يفيد به تلك الافادة فدخل فيما سيق لاسناد الجملة الواقعة خبرا اوصلة اوصفة ودخل ايضا اسناد الجملة التى علم مضمونها المخاطب ثم المراد بالفائدة الشائعة انه لو سكت المتكلم لم يكن لاهل العرف مجال تخطئته ونسبته كلاما الى المقصود وباب الفائدة * ٣ وبد فهو اشتقاقا وسمى وجمع على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان فعل وسم وجمعها وسماء وازكابا بالقلب بعيد لارى

٦ فيكون من قبيل تسمية المال باسم المدلول التضمنى ٧ فالباء للاستعانة او السببية وانما تحتمل ذلك اشارة الى المدعى والباء بمعنى مع كما فى شرح المصنف * ٧ الواو للاعتراض لتنبيه من لا يجدبه الاشارة او للعطف على تحصرت لانها او للعطف على العلم بالاختصار الذى افاده الدليل

اى حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له او * من صفتها ان * لا * يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم * الثانى * وهو ما يدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة * الاسم * ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحد الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه * و * القسم * الاول وهو ما يدل على معنى فى نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة * الفعل سمى لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر * وقد علم بذلك * اى بوجه حصر الكلمة فى الاقسام الثلثة * حد كل واحد منها * اى من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اى بوجه للحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى فى نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها والفعل كلمة تدل على معنى فى نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال فى الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده ومانع عن دخول غيره وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها فى ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك الخ ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع * الكلام * فى اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفى اصطلاح النحاة * ما يتضمن * اى لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اى يكون كل واحدة منهما فى ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما * بالاسناد * اى متضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ بتا وللمهملات والمفردات والمركبات

اى علم المصنف الكلمة وقد علم بذلك اى بوجه وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال لارى ٩ اى فى هذا الفن فان الحد عند الادباء هو الجامع المانع اوفى هذا المقام لان المركب مما به الاشتراك ومابه الامتياز لا يلزم ان يكون حدا مقابلا للرسم لارى

١٠ ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمة كلا ما كعلى عطاء مع ان فى الاصل اسم لما يعطى لارى

١١ اى سمى اسما حال كونه ماخوذا من السمو بكسر السين او بضمها لا بفتحها لان فعلا بفتح الفاء اذا كان صحيح العين مجموع على افعل وفعول كفلس وافلس وفلوس وفعل بكسر الفاء وضمها يجمع على افعال كاحمال واقفال فى جمع حمل وقفل حذفت الواو لمجرد التخفيف من غير علة فيا سبة ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليه فان الوقف بالاسكان او الاشمام او الروم وشئ منها لا يصح بدون الحركة ثم اتى بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن

١٢ فاخوذا حال من المفعول الثانى لسمى المستفاد من حمل الاسم على الثانى

١٣ بين حدود الاقسام المفهومة من دليل الحصر بالترتيب الذى علم منه تقدم الحرف ثم الفعل فان قلت الترتيب المذكور يقتضى تقديم الاسم على الفعل حيث قال الثانى الاسم والاول الفعل فعلم مفهوم الاسم مقدما على مفهوم الفعل قلت ثم كون ذلك المعنى مسمى بالاسم وهذا المعنى مسمى بالفعل علم بتقديم الاسم على الفعل لكن نفس مفهوم الفعل علم مقدما على مفهوم الاسم على ما قرر والاولى اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اولا ولهذا قال الثانى الاسم والاول الفعل ويمكن ان يقال ان مابه الامتياز بين مفهومى الاسم والفعل هو قيد الاقتران وهو معتبر فى الفعل وجودا وفى الاسم عدما والوجود اشرف بالنسبة الى العدم وايضا العدم يعلم بالقياس الى الوجود الذى ملكه فالمناسب تقديم مفهوم الفعل على الاسم عند

٢٠ فكانه قال كلمة وكلمة وذكر التثنية للاختصار ٢٩ يعنى ان الباء للسببية والجار والمجرور ظرف مستقر صفة لمبتدا محذوف او ظرف لغو فيكون زيادة حاصلا لبيان المعنى لا للتقدير المتعلق لكونى ١٠ لما كان النسبة فى مرامهم عبارة عن الثبوت والانتفاء وهو صفة المدلول لم يصح اضافتها الى الكلمتين لا بجعلها على المعنى اللغوى اى الضم او بحذف المضاف اى لنسبة مدلول

٢٢ ليس المقصود مجموع قائم الاب فانه مركب وليس بكلمة
بل المراد بالقائم المضاف والمضاف اليه خارج عنه
عصمي

الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات
وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد
ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب
زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل
واحد منهما تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية
وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم
من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم
او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار في هذه الجمل مع انها مركبات في حكم
الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل اضرب ولا تضرب ومثل
مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ
اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما مجموعة كلام
بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين
اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات
خارجة عنه * ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا
الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه
قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه
مقصودا للذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده بحينئذ يصدق الجملة
على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام (٨) وفي بعض
الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون
الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة * ولا يتأتى * اي لا يحصل
ذلك * اي الكلام * الا في * ضمن * اسمين (١٨) احدهما مسند والاخر
مسند اليه * او في * ضمن * اسم * مسند اليه * وفعل * مسند وفي بعض
النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة
يرتقي الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف
وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف
ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند
اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل واما الاقسام الاربعة

(٢) فان قلت على رأي من قال ان الالفاظ موضوعة
لانفسها الحاجة الى التأويل في مثل جيء مهمل
وضرب مقلوب زيد لا ندلالة في الكلام بالحقيقة
قلت تحقق السيد قدس سره ان هذا الرأي غير
صحيح فان الالفاظ تحضر بانفسها في ذهن السامع
لا بد وان عليها ولو سلم فليس الدلالة بالوضع لثبوتها
في المهملات ودعوى وضع المهملات لانفسها
مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ

(٦) الان النسبة في تلك المركبات مجملة اي ملحوظة
في ضمن المجموع المركب من حيث انه مجموع وليت
مفصلة اي ملحوظة قصدا اذ لو كانت كذلك
لما امكن جعل المركب مشتملا عليها على نحو فيجوز
التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد فلا
ليس المراد انه في حكم مجموع هذا اللفظ فانه ليس
بكلمة بل المراد انه في حكم هذا واللفظ
للتعيين المشار اليه عصمي
عطف على قوله دخل في التعريف فيكون هذا
ايضا معللا بقوله وحيث كانت اه وذلك
لان القيد اذا كان مقدما على المعطوف
عليه فالظاهر تقييد المعطوف به وان لم
يكن قطعيا وبهذا ظهر وجه تقديم قوله
وحيث كانت على قوله دخل في التعريف على
ان في التقديم بثوت الحكم منا والامر
معللا فيكون ثابتا في النفس مستقرا لا يكون
لما يذكر تعليله بعد سوء

(٨) فان كون الاسناد مقصود الذاته
يمنع ان يلاحظ ارتباط شيء اخر على ان
يكون تلك النسبة مقصودة لذاتها ان توجه
النفس الى شيئين قصدا وبالذات في آن واحد
محال

(١٨) انما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى
الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم
واما تقديم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ
فهو موافقة الذكر للواقع لتقدم الفعل على
الفاعل لا رتبة

(١٩) وانما قدم هذا القسم لاستحقاق جزئه
التقديم

(٧) اعلم المعمولات مثل المفعول والحال و
يجوز فيه كسر اللام نظرا الى ان الفعل عامل
فيها وفتحها نظرا الى ان المحدث يتعلق بها
لكن المتعارف هو الاول

المسافية فى الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفى الفعل والفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود وفى الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فليكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذى هو المنوى فى ادعو * الاسم ما دل * اى كلمة دلت * على معنى * كائن فى نفسه ح اى فى نفس ما دل يعنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف رحمه الله فى الايضاح شرح المفصل الضمير فيما دل على معنى فى نفسه يرجع الى معنى اى ما دل على معنى باعتبار فى نفسه ونيا كنظرا اليه فى نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار فى نفسها حكيما كيذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى فى غيره اى حاصل فى غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتبار فى نفسه انتهى كلامه ومحصوله ماذكره بعض المحققين حيث قال كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك فى الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ فى ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشئ منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا فى ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا حاجة فى الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالها كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعقلة من حيث انها حالات لمتعلقاتها والآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلى يمكن ان يتعقل قصدا

(٢) لان معنى الحرف غير مستقل بالمفهومية اى مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت اليه بالذات فان النفس بحيث لو علمت انها ما التفتت الا لكى تجعله قضيا لم تتمكن من الحكم عليه البتة ح (٣) لان تمام معنى الفعل غير مستقل فى المفهومية وكذا معنى الحرف فلا يصلحان للحكم عليها وبه وجزء معنى الفعل اعنى الحدث وان كان مستقلا بالمفهومية الا ان ذلك الحدث ماخوذ فى مفهوم الفعل على انه مسند الى شئ آخر فيجب ان يكون الفعل مسندا باعتباره ولا يمكن ان يكون مسندا اليه البتة على خلاف ومنه ح (٤) الباعث على التغيير انه لو غير ما بالكلية بل بنى على عمومه دخل فى التعريف المركب والدوال الاربع والصحيح ان يجعل الاسم من اقسام الكلمة والمقسم معتبر فى الاقسام الا انه غير بها اختصارا منه

(٥) جواب سؤال يرد على قوله الاسم ولا يأتى بعضا ونحو يا زيد كلام اتفاقا مع انه مركب من الحرف والاسم فلا يلزم تصوير وجوابه ظاهر ح

(٦) اى ضمير فى نفسه او مطلق الضمير المذكور فيما دل على معنى فى نفسه ليتناول الضمير المستتر فيما دل ايضا فان تذكيره ايضا بناء على لفظ الموصول منه

(١٣) اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت اليه بالذات بديهة لارى

(١٤) اى ما يكون لمعنى الحرف تعلق ح ويكون حالا من احواله ح

(٩) اى الملحوظ فى حد ذاتها او ملحوظة فى حد ذاتها او ينسب اليها هذا الحكم فى حد ذاتها ح

(١٠) اى عدم احتياج الكلمة فى الدلالة على المعنى الى ضم كلمة اخرى اليها

(١٥) يعنى ان ليس مرادهم بانه مدلولها حتى يخلو الكلام عن المجدوى

(٨) اى الملحوظ فى حد ذاتها لا فى ضمن غيره كما فى مقابليه يعنى ان كينونة المعنى فى نفسه معناه كينونة فى نفسه فى اعتبار العقل لا فى الخارج والمراد منه ان يكون ملحوظا بذاته لا بتبعية لغيره كما فى الحرف فان معناه التلاحظ متعلقه ملحوظ بتبعيته ح

(١٦) لان التعلق الاجمالى الذى لا يتصور الابتداء بدونه وهو شئ ما مفهوم من لفظ الابتداء بطريق الالتزام ولما كان ذلك التعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالة هنا بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لابد من ذكر متعلقه بضم كلمة تدل عليه اى لا لفهم معنى الابتداء بل لفهم ذلك التعلق ح (١٢) اى لتعرف نفسه لا من حيث هو هو بل من حيث انه حال لغيره ومنسوب اليها يعنى ان المغايرة بين الابتداء والحال الذى جعله آلة لتعرفه اعتبارى فالابتداء من حيث ملاحظته آلة لتعرف الغير اياه وحصوله فيه آلة لتعرفه ونفسه من حيث كونه حالا لها ومنسوبة اليها موجب لان كلا منهما يقتضى الآخر (٢٢) لانها لا تستعمل الا فى الجزئيات وجعل الوضع بالاستعمال والقول بانها موضوعة للابتداء مطلقا الا ان الواضع شرط استعمالها فى جزئياته يلزمه ان يكون كلمة من مستعملة فى الجزئيات الحقيقية مع عدم استعمالها فى الوضع لزم ان يكون مجازا لاحقيقة لزم القول بذلك مما لا ضرورة اليه ولو كان الامر كذلك لسرى ذلك الى لزوم الحقيقة للمجاز

(٢٣) اى الموضوع له لفظ الابتداء

من قبيل اضافة الى الغير يكون معلوما بتبعية اللام الغير

٢٥ عطف على قوله قصدا لان الحال فيه معنى القرينة لان معنى قولك جاءنى زيد راكبا وقرع الركوب ولهذه المناسبة عطف عليه والجار فيه متعلق بقوله لا ملاحظة. منه

٢ عطف على قوله كان اى لزم ذلك المفهوم بالاستقلال الملحوظ فى حد ذاته

بصيغة المجهول وفاعل المحذوف هو المتكلم فالدلالة بمعنى الارشاد

(١) نحو الابتداء واقع عليه . (٢) لقولك : هذا هو الابتداء . (٣) التي معنى الحروف ؛ كلفظة من لكونها غير مستقلة بنفسها وغير ملحوظة في حد ذاتها (٤) اي رجوع الضمير الى ما الموصولة

(١) يعني كون تلك الجزئيات التي هي معاني الحرف بحيث لا يتعقل الا بذكر متعلقاتها هو المراد آه فالمراد بالغير في هذا القول هو المتعلقات
(٢) وعلمت ايضا ان المراد بكينونة المعنى في غيره عدم استقلال بالمفهومية وكينونته في غيرها عدم دلالتها عليه الا بانضمام تلك الغير اليها
(٣) وهو كون المعنى ملحوظا في نفسه ووجه الظهور قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير وحمل العبارة على ما هو مدار امانة الحرف عن اخويه فان مداره انما هو على كون المعنى الحرفي ملحوظا بالتبع والمعنى الاسمي والفعلي ملحوظا بالذات والامتياز باعتبار الى الضميمة وعدم احتياج اخويه متفرع على ذلك

ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها وبها فلا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها وانا عرفت هنا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لا استقلالها بالمفهومية فرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية فنوهنا الكناية بالضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على وفق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يحتمل هذا الاسم جمعا ولا احد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزم ان يتعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا باحد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي غير مقترن مع احد

فان قلت لو كانت مستقلة لصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف مع انها لا تستعمل الا ظرفا قلت المفهوم المستقل لكونه ملتفتا اليه قصدا يصح الحكم عليه وبه نظرا الى ذاته ولا يقدح في دلالتها امتناع الجل مرة خارج عن ذاته سواء كان الخارج معتبرا في اصل الموضع جزء لمدلول ما يدل على ذلك المفهوم كمتى اوطاريا في الاستعمال خارجا عنه كالظرفية للمذكورة فان معنى الظرفية داخل في الاول فان متى موضوع للزمان الذي هو ظرف وخارج عن الثاني فان قدلم مثلا موضوع لما تقدم الشيء الا انه لا يستعمل الا في المكان المقدم وكذا الحوال الخلوة

والحاصل ان معاني تلك الاسماء معان كلية ملحوظة بالذات لا فنائها فيها منها عند الاطلاق والخصوصية المستفادة في الاضافة خارجة عنها ولزوم اضافة تلك الاسماء في الاستعمال لاجل تخصيص الغرض من وضعها لا لتوقف فهمها عليها بخلاف الحرف فانه لا يفهم منه معناه بدون الضميمة فهي لفهم اصل معناه

(١٩) يعني انه اراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى حرف وحينئذ يقول غير مقترن ولو اراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه لان المعنى المطابقي للفعل باعتبار دلالته على النسبة غير مستقل فلم يحتج الى ان يخرج بقوله غير مقترن لا زمني

وهذا احتراز الاولى ان التعريف يصدق على الفعل لانه يدل على معنى في نفسه وهو الحدث وعلى معنى غير مقترن بالزمان وهو المعنى المطابق اذ لا معنى لاقتران الشيء بجزئه والجواب ان ضمير غير مقترن راجع الى المعنى الموصوف بالصفة الاولى الثاني انه بعد ذلك يصدق على الفعل ايضا لانه يدل على معنى في نفسه وهو الزمان وليس ذلك المعنى مقترنا باحد الازمنة الثلثة والجواب ان الاقتران في حد الفعل معتبر بطريق الايجاب بالجزئي وعدم الاقتران معتبر بطريق السلب الكلي يعني لم يكن شيء من معاني المستقلة مقترنا باحد الازمنة الثلثة فخرج الفعل عن حد الاسم اذ بعض معاني المستقلة وهو الحدث مقترن باحد الازمنة الثالث ان المعنى اذا عمم من المطابق يصدق التعريف على الحرف لجواز ان يكون لمعنى الزامي مستقل بالمفهومية والجواب انه اذا كان التوجه الى معنى الحرف تبعا لشيء آخر كان كذلك لا بد من ملاحظته في ملاحظته كذلك ☜

٢ فلا يقدح في عدم الاقتران كون المعنى مقارنا بالزمان في الواقع كضرب مصدر ولا يقدح ايضا الاقتران في الفهم لكن لا عن لفظ الدال عليه كما اذا تعقق مع فهم ضارب فهم الزمان واما ضارب امس فليس فيه اقتران بل تبادر في الفهم ☜

(٣) وفي بعض النسخ وهو بالواو وهو الظاهر واما الفاء فهو لبيان ان التفريع غير مناسب عصمي

٩ وكون الفعل صريحا يان يثبت استعماله في المعنى المصدري ولا ثم نقل او كونه غير صريح بان لم يثبت استعماله مصدرا الا انه يشبه المصدر بان يكون على وزنه نحو هيهات على وزن قوقاة ☜ عصمي

٨ معنى الاول السابق غير المسبوق والا يخفى انه لا يلزم في كل اسم تعدد الوضع وسبق احد الوضعين على الاخر فالاول مستعمل في جزء معناه اي غير المسبوق ☜

(١٢) اعم التي لم تكن في الاصل شيئا آخر بل معانيها الاصلية هي المعاني المصدرية ☜

(١٣) نقل الى المعنى المصدري وهو السكوت ثم نقل من معنى السكوت الى اسكت ☜

٢٩ لان خاصة الشيء يكون سببا لمعرفة ذلك الشيء بامتيازه عما عداه ☜

٢٨ اعلم انهم يجاوز العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من ثلثين ☜ عبد الغفور

٢٥ احترازا عن لام الامر ولام الابتداء فكان اللام فيها بدل من المضاف اليه كما هو راي الكوفيين او للعهد الخارجي اشارة الى اللام التي شاع في العرف استعمال اللام مطلقا فيه وهو لام التعريف بخلاف ما عداه فانه يستعمل فيه باضافة او للعهد الذهني والتفسير بيان للواقع لا بيان لما استعمل لفظ اللام فيه فانه مستعمل في الفرد المبهم ☜

٢٣ هذا الحديث محمول على حال المشقة والا فالصوم مندوب ☜ ٢٤ همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر المواضع لان الحذف فيها مطلوبة لكثرة استعمالها ☜ ٢٣ ولاختصاصه ببعض اللغات والجواز ان تقول ان الميم ليست للتعريف

٢٢ بدل من لام التعريف لاري ☜ ٢٥ وهو الراجح على ما قيل من انه للحال حقيقة وللاستقبال مجاز وبالعكس لاري

الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدرا قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه (١٣) او عن الظرف او عن الجار والمجرور نحو امك زيدا وعليك زيدا فليس لشيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول (١٤) وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه ثم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه وابن الدلالة من الارادة * ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال * ومن خواصه * (١٧) مثلها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها ومن (٢٦) التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افرادها فهي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم * دخول اللام * اي لام التعريف (٢٥) ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل (٢٤) لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ

مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا * وهو * منها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل * ومنها دخول * التنوين * باقسامه الاثنين الترنم ويجيء في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به * ومنها * الاسناد اليه * وهو بالرفع عطف على الدخول لا على قد دخوله لان المتبادر من الدخول المذكور في الاول او اللحوق بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد بكون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه * ومنها * الاضافة * اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقعان مضافا اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر اي يوم نفع صدق الصادقين والاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدنا الاضافة بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا * وهو * اي الاسم قسمان * معرب ومبني * لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه

والفعل والحرف

(١) جواب سؤال يرد على قوله لانه اثر حرف الجر الخ من انه انما يدل على اختصاص ظهر الذي هو اثر حرف الجر لا اختصاص الجر مطلقا وحاصل الجواب ان الجر الذي ليس اثر حرف الجر لا يكون الا في الاضافة اللفظية وهي فرع المعنوية واختصاص الاصل يوجب اختصاص الفرع كلا يخالف الفرع الاصل سلكوا

ويجوز حمل الكلام على التعليل بطريق التوابع فاشار الى علة بعض من الجر بقوله لانه اثر حرف الجر والى علة بعض آخر بقوله واما الاضافة الخ

(٢) انما الجر الذي ليس اثر حرف الجر كما في الاضافة اللفظية فلا منافاة فرع المعنوية

(١٢) فسير لما يخالف وانما خص المقابل بالفعل مع ان الحرف ايضا مقابل للاسم لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح لان يضاف اليه شيء

(١٣) وانما لم يتعرض بالحرف لظهور ان معنا لعدم استقلاله لا يصلح لذلك

(١٤) لان اللام علامة التعريف والتنوين علامة التنكير ولانهما لا يجتمعان في الكلمة ولان اللام تدخل في الصدر والتنوين في الآخر

وانما قدم الجر على التنوين مع ان بينه وبين لام التعريف مناسبة للتقابل لانهما انما اجتمعا في كلمة كان التنوين متاخرا عنه في الوجود واما تقديم اللام عليهما فلان الصدر موقعها واما تقديم التنوين على ما بقي فلانها لفظية وهي اظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلانه مدار الكلام وتضمنه خواص كثيرة

(٣٩) وهو اما احدها المدخول الصريح وهو اللام والثاني غير الصريح وهو ما يلزم كونه مدخول الدخول من حكم العطف وهو التنوين

(٣٩) حقيقة كما في الاضافة المعنوية او صورة كما في الاضافة اللفظية

قوله من التعريف اه فيه ان تعريف الحدث وتخصيصه بمعنى تقليل الاشتراك متصور ومنعه لمطلق الحدث لا ينافي ذلك لان ذلك ممنوع لمهم ثم عين بدخول اللام عليه وهنا كما لصفات فانه دخل عليه حرف التعريف لتعيين الذات التي هي جزء معناه واما التخفيف في الاضافة فقد تكون بحذف التنوين وقد تكون بحذف الضمير كما سيصرح به الشارح رحمه الله والاول وان كان غير متصور لكن الثاني متصور تدبر

٩ اى المجرد من اعتبار امر آخر وهو حصول الاستحقاق بالفعل
١٢ بان يوجد اسبابا الاعراب جميعا وهى التركيب وتحقق العامل
مع وعدم المشابهة لمبنى الاصل

مبنى الاصل اولا وهذا اعنى المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب وما عداه اعنى غير المركب والمركب الذى يشبه مبنى الاصل مبنى * فالمعرب * الذى هو قسم من الاسم * المركب * اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء فى قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف باء زيد عمرو وبكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره من الاسماء المعدودة لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام فى غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف * الذى لم يشبه * اى لمناسب مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب * مبنى الاصل * اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء فالاضافة بيانية وهو الماضى والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء فى مثل قام هؤلاء لكونه مشابها للمبنى الاصل كما سيجئ فى بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل فى المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجردا عن الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب فى تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهى معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما تختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم فى التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها فى معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره فى كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف

المركب يطلق على معنيين المضموم الى شئ ويستعمل بمعنى ومجموع المضمومين ويستعمل بمعنى فالمركب بالمعنى الاول زيد فى قام زيد وبالمعنى الثانى فى مجموع قام زيد كما يقال لاحد الزوجين زوج ولمجموعهما زوج واعترض عليهما بان التبادر من المركب هو المعنى الثانى والالفاظ والتعريفات محمولة على المعنى المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك لا زيد
٣ لم يقل تركيبا مع عامله لئلا يخرج ما عامله معنوى ويبعد ان يراد بتركيبه مع العامل انضمام بمعنى تحقق العامل معه
١ لفظيا او معنويا فالمقارنة المفهومة من لفظ مع هى المقارنة بحسب المعنى
٢ الفاء للتفسير والمصحح لدخول الفاء الموضوعة للتعقيب على المفسر كون ذكر المفسر بعد المفسر لا زيد

يعنى ان اللام الداخلة على قيد القسم للعهد والاشارة الى القسم الذى هو لام المعرب اذ لو جعل اللام للجنس يلزم التعريف بالاخص اذ المعرب مطلقا شامل للصناع مع ان التعريف لا يصدق عليه لكونه معربا حال الرفع بدون التركيب فى ذلك اى كونه للعهد والاشارة الى الاسم المعرب ثابت لانه ذاكر احوال الاسم
فان قيل التعريف غير جامع لان اباً فى قولنا اضرب ابيهم معرب باتفاق مع ان التعريف لا يصدق عليه لانه مشابه مبنى الاصل قلنا اتى الفعل فى امالى الكافية بما معناه انه قارنه لزوم الاضافة التى هى من خواص الاسم فغلب جهة الشبه ومنع اثره فالشبه يكون كالمنتفى
١٢ اى القابلية فيجوز ان يجتمع مع لا استحقاقا

٩ اى فى تحقق المعرب اى فى كون الاسم معربا لا فى تعريفه فانه عرف المعرب بما اختلف آخره به اختلاف العوامل

يحتمل ان يتعلق بالمعرب يعنى هذا المصطلح مع حكمه الذى هو انه مما يختلف آخره مذكور على سبيل التمثيل فمثله سائر المصطلحات باعتبار احكامها فالمقصود من معرفة المبنى ان يعرف انه مما لا يختلف آخره ويحتمل ان يكون متعلقا بما بعده يعنى معرفة ان المعرفة مما يختلف آخره مذكور على سبيل التمثيل ومثلها سائر احكام المعرب فالحكم لم ينحصر فيه كما سبق

وما فى ص ٩٠ و ص ١٢٧

اذ صفة الاسم فى الاصل

وتعريفه به وجبان يعرف اولا بانه مما يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشئ على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوا به من جملة احكامه كما فعله المصنف * وحكمه * اى من جملة احكام المعرب واثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب * ان يختلف اخره * اى الحرف الذى هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف وصفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة * باختلاف العوامل * اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه فى العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه فى العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى مضارب زيدا فان العامل فى زيدا فى هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا * نصب على التمييز اى يختلف لفظا اخره او تقديره او على المصدرية اى يختلف اختلافا لفظا او تقديرا والاختلاف لفظا كما فى قولك جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما فى قولك جاءنى فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى فيا وبقى انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظى والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه فى العمل ولا اختلاف فى آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد النائب عن علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال فى التثنية والجمع فآخر المعرب فى هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا فى آخر المعرب ولا فى العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله ابتداء وترتب عليه الاعراب بل هنا لحدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف فى حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين فى الآخر لا فسد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا فليكن هذا

(١) انما قلنا من حيث هو معرب لان اختلاف آخر المعرب باختلاف العوامل انما هو اثر الحيثية المذكورة حقيقة لان المعرب وانما هو محل الاثر ومورده والاثر انما هو مرتب على المؤثر فتدبر

(٢) المراد بالتبدل الحقيقى تبدل ذاتا للذات وبالتبدل الحكمى تبدل دلالته المفهومة مع بقاء هذا الذات فان هذا التبدل فى حكم تبدل الذات لا ترى

(٣) قولنا وصفة اى حالة تشبيهة بالصفة لا صفة حقيقية لان الحركة لا تقوم بالحرف بل تقوم بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له ترى وهو المتكلم فى متفاهم العرف والهواء المتموج فى التحقيق

صورة الانتقاض ان يقال لو كان حكم المعرب ان يختلف آخره بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه يلزم ان يختلف اخره متى اختلف العوامل والا يلزم تخلف المسبب عن السبب مع انه لم يختلف اخره اذا اختلف عامله بالاسمية والفعلية والحرفية كما فى المثال المذكور ويندفع اذا كان المراد باختلاف العوامل الاختلاف فى العمل فى المثال المذكور لم يتحقق الاختلاف فى العمل الذى هو السبب فى اختلاف المعرب حتى يترتب عليه المسبب عصمه

(٤) والاختلاف فى التقديرى قد يكون بتقدير الاخر والاعراب جميعا كما فى مثل جاءنى فتى وقد يكون بتقدير الاعراب فقط كما فى قولهم جاءنى الفتى ومررت بالفتى عصمه

الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة لجميع افراده ☆ الاعراب ما ☆ اى حركة او حرف ☆ اختلف آخره ☆ اى آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة ☆ به ☆ اى بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضى ولو ابقيت على عمومها لخرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب السبب القريب والعامل والمقتضى من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرجت حركة نحو غلامى لانه معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام فى ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعنى وضع الاعراب المفهوم من نحو ما الكلام فانه بعيد فى الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف يعنى اختلف آخره ☆ ليدل ☆ الاختلاف او مايه الاختلاف ☆ على المعانى ☆ يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة ☆ المعتورة ☆ على صيغة اسم الفاعل ☆ عليه ☆ اى على المعرب على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوره والشئ يعتاوره اذا تداولوه اى اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانى المقتضية للاعراب على المعرب متعاقبة مناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغى ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف فى آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعانى ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعانى وانما جعل الاعراب فى آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ما خوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعانى المقتضية او من عربت معدتا ذا فسدت على ان تكون الهمزة للسلب فيكون معناه

---

٢ اى من خواصه الاضافية بالقياس الى السبق وانما قلنا ذلك لوجوده فى المضارع ولذلك قال هنا حكمه ولم يقل خاصته لازى ٣ قوله اى حركة او حرف كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف وسنذكره فى ضبط الاعراب بالاسماء ولا يخفى بعده لازى ٤ فان قلت لا يصدق قريبا الاعراب على اعراب حدث فى آخر المعرب اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة للمبنى الاصل مع عاملها بتاء فانه لم يختلف بسببه آخر المعرب قلت ليس المراد من السبب القريب ان يترتب عليه الاختلاف ولم يتوقف على شئ بل المراد سببا صفة ذى سبب او بينهما علاقة العلية بلا واسطة سببا آخر بان يكون ذلك السبب بسببيته

وذلك لا يقتضى استلزام المسبب ☆

٨ لانه متعلق بمعرب واشارة الى ما ذهب اليه بعض النحاة من انه مبنى فلا يحتاج ح الى اخراجها بقيد الحيثية لخروجها بضمير المعرب ☆

٢٠ اذ لا نظر الى وضعه لا قصدا ولا تبعا بل المقصود انما هو بيان المعنى العرفى للاعراب ☆

٢٩ اى فى الاسماء لان وضع الاعراب فى المضارع ليس للدلالة على المعانى ☆

٢٢ وقال الرضى المعانى المعتورة هى كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر وبواسطته ☆ بكان حركة او حرفا

٩٩ فان الاعراب دالة على المعانى وصفة الدالة على صفتها ☆

٦ وان كان تحول آخره من الاعراب الذى يستحقه بسبب التركيب الى الكسرة بعد التركيب بان ابقى الكسرة كما كان قبل التركيب ولم يعرب لفقده فكسرة غلامى بعد التركيب بالعامل ما به تحول آخر المعرب من الاعراب اللفظى الذى استحقه بالتركيب لكن لا من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل الياء ولذا كانت هذه الكسرة قبل التركيب موجودة ☆

٣٥ اى صفة المسمى وذلك مبنى على ان الفاعلية والمفعولية والاضافة فى الاصل صفات للمدلول ثم اطلق على اللفظ الدال عليه تسمية للدال باسم المدلول ☆

٧٠ وقد جعل هنا استعارا او التعلق المعانى بالاسماء على سبيل المناوبة استعارة بتبعية بان يشبه ذلك التعلق بالاخذ المذكور ثم اشتق من الاعتوار المستعمل فى ذلك التعلق المعتورة او مجازا مرسلا عن التناوب باستعمال اللفظ الموضوع للاخذ على المناوبة فى المناوبة فيكون بعلاقة الكلية والجزئية ان كانت المناوبة داخلة فى مفهوم الاعتوار والمجاورة ان كانت خارجة عنه ☆

١٩ اى جعل الاعراب الذى هو الاصل حالا فى الاخر وجعل مطلق الاعراب فى الاخر تحقق الحال فى المحل كما فى الاعراب بالحركة او تحقق الكلى فى ضمن جزئيه كما فى الاعراب بالحرف وجعل فى جانب الاخر سواء كان نفس الاخر او وصفه لا يقال على التقدير الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحرف لانا نقول اذا تعين موضع الاصل تعين موضع فرعه وهو جانب السفل بقدر الامكان والا لزم تقديم الفرع وتاخير الاصل لازى

٢ هذا اشارة الى تقسيم الاعراب بعد تعريفه وتعليل واقسامه ليتعربان الاقسام كليات لاشخاص بالكلية اى لاغالبا ولاعلى قلة

٩ اى انتفى الاطلاق انتفاء

١٠ اشار به الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر خبر واحد ليصح الحمل على قوله وانواعه فيكون العطف مقدما على الحمل كما فى قولك البيت سقف وحدران لكن جعل هذا داخلا فى المعطوف مشكل لان المعطوف تابع مقصود بالنسبة ولانيته هنا ولانيته فى الاعراب لان المعنى المقتضى للاعراب قائم بالمجموع لابكل واحد فالمجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب اجرى اعراب كل على كل دفعا للتحكم الا ان يقال النسبة المقصودة فى هذا المقام نسبة بعضية لان جعل المجموع خبرا يفيد بعضية كل منها فالمعطوف مقصود بهذه النسبة

هذا عند البصرية واما عند الكوفية فيطلق على الحركات الباقية ايضا

٣ فبين الضمة والرفع عموم وخصوص من وجه وفى عليه

٤ انما صرح بالاسم ولم يكتف بارجاع الضمير الى الاعراب المعرف ههنا فانه اعراب الاسم لامحالة لئلا يتوهم انه بين انواع مطلق الاعراب حتى يرد ان الجزم ايضا من انواعها وانما قلنا ان المعرف اعراب الاسم لان المعرب المذكور فى تعريفه بالضمير هو الاسم المعرب وايضا الدلالة على المعانى المعنوية فى اعراب الاسم لاغير

٥ والمراد بالمفعولية المفعولية بلاواسطة حرف الجر فان علم تلك المفعولية الجرولك ان تريد مطلقها وتجعل لام المفعولية بواسطة حرف الجر النصب المحلى ويجعل للرفع علامة اضافة

٦ الاول مثال للجمع المكسر بزيادة الالف والثانى بحذفها

٧ اى كائن بالضمة رفعها فهو تمييز عن نسبة الظرف الى الضمير ولايحسن جعله ظرفا لاء وقت رفع اوحالا فى معنى مرفوعين لان الرفع على ما عرفت اسم للعلامة ولان مصدر فعل هنا على المصدر بخلاف ما يتبادر

سرح عصام

ازالة الفساد سمى به لانه يزيل فساد التباس بعض المعانى ببعض * وانواعه اى انواع اعراب الاسم ثلثة * رفع ونصب وجر * هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولاتطلق على الحركات البانية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة فى الحركات البانية غالبا وفى الحركات الاعرابية على قلة * فالرفع * ١ حركة كانت او حرفا * علم الفاعلية * اى علامة كون الشئ فاعلا حقيقة اوحكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما * والنصب * حركة كانت او حرفا * علم المفعولية * اى علامة كون الشئ مفعولا حقيقة اوحكما ليشمل الملحقات به * والجر * حركة كانت او حرفا * علم الاضافة * اى علامة كون الشئ مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا يحتج الى الحاق الياء المصدرية بها كما فى الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير ولما لم يسبق المضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له * فالعامل * لفظيا كان اومعنويا * ما به يقوم * اى يحصل * المعنى المقتضى * اى معنى من المعانى المعتورة على المعرب المقتضية * للاعراب * ففى جاءنى زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية فى زيد فجعل الرفع علامة لها وفى رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية فى زيد فجعل النصب علامة لها وفى مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة فى زيد فجعل الجر علامة لها * والمفرد المنصرف * اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولامجموعا ولاغير منصرف كزيد ورجل * وكذا * الجمع المكسر * المنصرف * الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب فى هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين لان احدهما ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وقايتهما اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلاث فى الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلاث فى الاحوال الثلث فالاعراب فيهما * بالضمة رفعا * اى حالة الرفع * والفتحة نصبا * اى حالة

هذا الاختصاص اضافى بالنسبة الى المفاعيل

تعليل للحقه تقديرا غالبا محمنا بقولنا لتوهم ادحكمها ليشمل الخ حاشية

وهذا تفسير اللازم لان التقوم يستلزم الحصول

وقوله اى يحصل فسره به لان المعانى المعتورة لاتقوم بالعامل بل يحصل بسببه وتقوم بالمحل

مفعول فيه

النصب * والكسرة جرا * اى حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاء فى دجل ورايت دجلا ومررت برجل والقسم الثانى مثل جاء فى طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة * جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم * بالضمة رفعا والكسرة * نصبا وجرا فاذا النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذى هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجئ ذكره مثل جاء تنى مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات * غير المنصرف بالضمة * رفعا * والفتحة * نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاء فى احمد ورايت احمد ومررت باحمد * احوك وابوك وحموك * بكسر الكاف لان الحم قريب المراة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك * والهن الشئ المنكر الذى يستحيى من ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية * وفوك وهو اجوف واوى لانه جاء اذا اصله فوه * وذو مال * وهو لفيف مقرون بالواو بين اذا اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة * بالواو * رفعا والالف * نصبا * والياء * جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاء فى اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة و * مضافة * لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاء فى اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغى ان تكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم * لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف فى هذا الشرط بامثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف اراد وا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون

هذا يشعر بتقديم اعراب المثنى والمجموع واستعمالها فى كلام العرب على استعمال هذه الاحاد مع ان هذا خلاف الظاهر فالمراد لما اراد وا ان يجعلوا اعراب المثنى والمجموع بالحروف لسبب وجود حروف صالح للاعراب فى اخرهما اراد وا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا

عصمه

(١٤) ترك العاطف هنا وفيما بعد لشعر كون كل منها قسما ومحلا بالاستقلال

(١٥) اى من جميع المؤنث المكسر كهند فى جمع حمراء

(١٦) وانما لم يجعل اعرابه على وتيرة الاصل لانه ليس فى آخره حرف صالح لان يجعل اعرابا بخلاف جمع المذكر السالم لكن يجعل بسبب جعل اعرابه بالحركة مرتبة الفرع على الاصل

عصمه

(١٧) يعنى قد علم ان اعراب المكسر ليس كذلك والا فمجرد العلم لا يوجب الاحتراز عنه

عصمه

(١٨) وحاصله انما ترك جره لشبه الفعل باعتبار الفرعيتين حمل الجر على النصب لمكان المشاكلة بينهما

(١٩) حذفت الهاء للجمع للتخفيف ثم تقلب الواو ياء اذا اضيفا الى ياء المتكلم فيقال فى وقد يستعمل بالميم ايضا فيقال فمى واذا اضيفا الى غير ياء المتكلم فرد الميم الى الواو فتلفظ بها حال الرفع وتقلب الواو الفا حال النصب وياء حال الجر

عصمه

(٢٠) وتلك الحروف الاربعة الاولى لانها اذ هى اسماء منقوصة واوية وفى الخامس عين اذا صله فوه وفى السادس كذلك اذا صله ذووهذا هو التحقيق والمصنف زعم ان هذه الحروف مبدلة عن هذه الحروف الاصلية لوجود طريان الاعراب بالعامل ورد بان اعادة تلك الحروف بعد نسيانها فى الاربعة الاول ولزوم ابقائها بيانا فى الخامس نزلها منزلة الطارئ فهان جعلها اصل الكلمة اعرابا فى ذو وايضا

(٢١) اى يكون معربة بالحركة تقديرا عند المصنف نحو جاء فى ابى ورايت ابى ومررت بابى

(٢٢) تفصيل ان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والمقصد الى نفى الاضافة الى ياء المتكلم فقط اى دون ما عداه من المظهر والمضمر الغائب فى غاية الخفا فاحتيج الى التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد لان ذلك من ذكر الضد الى نفى الضد الآخر ظاهر غاية الظهور

واما سحية بالمعجمة صاح لان الواو تنقلب منها حال الافراد عمر

كمال والعلم

ولكن لا مطلقا بل واوية لان اصل كل واحد اخو ابو نحو ضنو بدليل تثنية على اخوان وابوان وحموان وتصغيره لان التثنية والتصغير ترد الشئ الى اصله انه طوى او يائى فحذفت الواو على غير القياس لمجرد التخفيف فبقى بعد الحذف اخ واب وحم وهن واذا اضيف كل واحد منها الى غير ياء المتكلم عاد المحذوف فصار اعرابا محرم

ولان الحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف من تلك الحروف فحكمه كحكم الحركة وهو الاصل
المثنى والمجموع مع كونهما فرعين كل مفرد بالاعراب الاقوى لازى (٣) وانما قدم كلا على اثنان مع ان مناسبته بالمثنى اتم وهو
اما لكون اعراب كلا في بعض الاحوال بالحركة والاسم المعرب بالحركة مقدم على المعرب بالحروف لامثال الاعراب بالحركة او لكونه مفردا صورة
والمفرد مقدم على المثنى او لكونه اهم اذ في لحوقه بالمثنى خفاء بالنسبة الى اثنان او لكونه اخف بالنسبة الى اثنان والاخف بالتقديم اولى
عصمت وهو ليس بمثنى لانه لو ثبت كل في المفرد والجواز رجوع ضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء و تلزمه الالف في الاحوال الثلث حال الاضافة

بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء ستة لان
اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما واحدا
اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة
عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب اسما عا
بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها
من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المشنى
وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا من مضافا
اي حال كون كلا او كلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا
باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات
ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف
الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب
بالحركات التي هي الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان اخره الف
تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي
جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني
كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كونه اعرابه بالحروف
بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ
وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية
فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما
سيجئ جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو
الجمع بالواو والنون او بالياء والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما
لم يكن واحده مذكرا وهو مجموع بالواو والنون وما الحق به اولو جمع ذو
لا عن لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها السبع وهي ثلثون
الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح
اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين
على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا
هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعيين في الجمع بالواو رفعا

---

١ يعني يستلزم كل واحد منهما ذاتا اخر كالاخ للاخ والاب للابن والحم للزوج وذو يستلزم اسم الجنس والفم يستلزم المتشفين

٢ حال من مفعول مالم يسم فاعله تقديره اعرب كلا مضافا الى مضمر بالالف والياء حاشية

الى المظهر ولجواز المباشرة فان المثنى لا يقال الا
للاعلام لا تغيير لازى
الجواب التاسس

١ واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتاكيد ولا يؤكد الا بتاكيد المعنوي لا المعارف كما مجئ ان شاء الله تعالى رضي

٢ لا دخل لهذا القول في اثبات تقدير الاعراب لان كون آخره الفا مستغل في كون اعرابه تقديريا بل لدفع توهم ان يقال ليس في آخره الف حال الاضافة الى المظهر عصمه

٣ لانه مؤنثه وشاع ذكر المذكر وترك المؤنث على القاعدة عليه في الاحوال المشتركة ٥

٤ كتب فيه الواو حملا على ولي وفيه لئلا يلتبس بالى الجارة عصام

قوله ارضين بتحريك الراء ويجوز اسكانها للضرورة الشعر عصمه النامي

٧ جمع اخت والتاء فيه بدل من اللام فلم يخص للتانيث بل فيه رائحة منه ولهذا لم يفتح ما قبلها ولم يقلبها واوا في الوقف ٥

١٧ في كونها اسماء للعقود الناقة لما بين العشرة والمائة ٥ (٢٠) فلا يكون جمعا سالما لوجوبان يكون مفرده عن لفظه وكنا اولات جمع ذات لا عن لفظها ولا يكون جمع المؤنث السالم فينبغي ان يذكرا ولان مع جمع المؤنث سالم ملحقا به واما ذو فهو جمع سالم فلذا الرتبه من ملحقاته انما قدم اولو على عشرين لانه جمع ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع

لازى

واما باب غلامي فقد خلط فيه ولذا قال الرضي اعلم ان باب غلامي مبني لا ما فسته الى الطبيبي وخالفهم المصنف لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعرابه في نحو غلامه وغلامك

لا يجوز ان هذا الدليل مخصوص بالمثنى والمجموع واذا ثبت كون اعرابهما بالحروف ثبت كون اعراب ملحقاتهما بالحروف ايضا

قال الشيخ الرضي جعلت الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع مناسبة لان خفة لفظة تعدد المثنى والواو ثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع مثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتم وهما وهم وكما وكم

سواء جعل كل واحد من الحروف اعرابا واحدا فيهما او جعل كل واحد من الحروف في كل واحد منهما اعرابا الحرفان قلت قد يحصل الالتباس في التثنية والجمع في حالتي النصب والجر ويرفع بقرينة العامل فليكن هما ايضا ويرفع بقرينة العامل قلت فرق بين التباس والتباس فان التباس حالة النصب للتثنية بحالة الجر بعده الجزم بكونه تثنية سهل يدفع بادنى شيء واما التباس التثنية بالجمع فهو امر عظيم مخل في الافادة فان قلت يجوز رفع الالتباس بحركة ما قبل تلك الحروف قلت هذا لا يجوز في اعرابهما بالالف فيحصل الالتباس فيه فان قلت فليفرق في مجهوره الالف بحركة النون التي بعدها قلت النون غير باق دائما بل يسقط في حالة الاضافة فيتحقق الالتباس في تلك الحالة فان قلت ليكن رفع الالتباس بجعل الاعراب احدهما لفظيا والاخر تقديريا قلت لا يجوز جعل الاعراب تقديريا الا بتعذر فهو الاعراب او استثقالا بعد الظهور ولم يتحقق شيء من ذلك في شيء منهما ورفع الالتباس لا يكون علة لتقدير الاعراب قا

* والياء * نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرع الواحد وبابه في آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في الجمع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذي اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشارا اليه اولا ثم بين اللفظي ما عداه فقال

* التقدير * اي تقدير الاعراب * فيما * اي في الاسم المعرب الذي * تعذر * الاعراب فيه بان امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف ومحذوفة بالتقاء الساكنين * كعصا * بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة * و * كما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو * غلامي * فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فاذهب اليه بعض من انا اعراب مثل

قدره لان الصلة لا بد لها من عائد واحد من تقديره مضاف او تقدير مثنى صفة اعرابهما والاقل يكون كالجزء وهو متقدم على الكل

واعلم ان التفريع يستعمل في المحسوس والفوق والمحمول والمناسب ههنا كون فوقانيا من الفوق ولكنه يتسع بحيث تستعمل ظروف مكان وظروف زمان ان اضيفت الى مكان فالى زمان كبين العشائين وههنا مضاف الى مكان مجازي بتشبيه المشتى والجمع بالمكان المحسوس في مطلق المكانية

فاعل الظرف لا يعتمد على الموصول فافهم

اي في موضع آخر فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وقال ان تقول ان آخر الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد لا ترى

اي في ضمن ما سبق من تقسيم الاعراب الى اختلافا في لفظ وتقدير فان انقسام ما به الاختلاف اليهما انما هو باعتبار انقسام ما به الاختلاف اليهما قا

اي ما دامت الفا لان الالف اذا انقلبت همزة يقبل الحركة كما في قائل وبائع ع

اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان بابا غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المصنف لان غلاما معرب لثبوت الالف في حالة الرفع وقبلها ياء في حالتي النصب والجر فالاضافة الى ياء المتكلم لو كانت سببا للبناء مطلقا لما تخلف الحكم عنها ولانا لا نسلم ان الاضافة الى المبني لا يوجب البناء الا اذا كانت الاضافة غير ظاهرة لان ظهور الاضافة يرجح جانب الاسمية ولم يبدل من المضاف اليه شيء اذ لو ابدل منه شيء كما في كل وبعض التنوين من المضاف اليه لم يكن المضاف مبنيا قا تفريع على المقدمة الاستثنائية التي تفهم من قولنا لا على الشرطية وتوضيحه ان كسرة الاعراب بمراتب لتقدمها على العامل المتقدم على المعمول المقتضي للتقدم على الاعراب فلا يجوز ان تكون هو ايا ها

لا ترى كالاضافة الى الجمل اذا الاضافة في نحو اليوم اذ قام زيد

حال من مدخول الكاف والعامل فيه الفعل المفهوم
المفهوم من الكلام وهو يقدر عقد

اى منصوبا مطلقا للاستثقال المقدر
اى لاستثقال عارض استثقال رفع او جر

هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي * مطلقا * اى في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها * او استثقل * عطف على تعذر اى تقديرا الاعراب فيما تعذرا وفي الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين * كقاض او غير محذوفة كالقاضي * رفعا وجرا * اى في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة * ونحو مسلمي * عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي يجلا تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة * رفعا * يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلب الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا * واللفظي اى الاعراب الملتفظ * فيما عداه * يعني فيما عدا ما ذكر مما تقدر فيه الاعراب واستثقل ولما ذكر في تقسيم المعرب المتمكن وغير المتمكن وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال * غير المنصرف ما * اى اسم معرب * فيه علتان تؤثران باجتماعهما او استجماع شرائطهما فيه اثر استجماع ذكره * من

(٢) يعني ان قوله رفعا وجرا ظرف لاستثقال المقدر والمعنى كاستثقال قاض وقت مرفوعيته ومجروريته او وقت رفع العامل وجره وان تجعل مصدرا اى استثقالا رفع وجر وحالا اما مضاف اليه الاستثقال المقدر اى حال كونه مرفوعا ومجرورا ح

(٣) فان قلت فما فائدة زيادة لفظ نحو وزنه العطف على قاض بدونه كما في قوله كعصا وغلامي مطلقا مع ان المصنف قد افادنه ما اشار اليه الشارح بقوله يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون بالحركة اه وهو انهم بعدم ادخالها تحت حرف واحد على كونهما نوعين متباينين واشتركا في مجرد الاستثقال بخلاف عصا وغلامي فانهما مندرجان تحت نوع واحد فلذا جعلهما مدخولا لحرف واحد ساكون

(٤) وذلك الامتناع ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة لان الزائل بالاعلال في حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان لكلمة واحدة اعرابان لفظي وتقديري بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا لا ترى

(٦) يريد بيان ان ما بحث غير المنصرف بما قبل وتكلما ذكر غير المنصرف وترك المنصرف ح

(٧) او كان الاعراب بالحرف واجتمع ذلك الحرف مع حرف آخر يوجب ثقل الكلمة على الالسنة وانما قلنا اذ ذاك ليصح التمثيل بنحو مسلمي عطفا على قوله كقاض ح

(٨) الذي سبق في بيان مواضع الاعراب بالحركات والاعراب بالحروف بقوله فالمفرد المنصرف الخ ح

(٧٥) انما قال ذلك لئلا يبطل ما نحن بصدد التعريف بنوح وهند منصرفين بناء على صدق التعريف عليهما وبما دخل اللام او اضيف كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف عليه ان قلت يبقى النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب لصدق التعريف عليهم مع انه منصرف عند لقوله ويجوز صرفه وتسلمات ايضا على المؤنث تصدق التعريف عليه مع انصرافه لدخول الكسر والتنوين عليه اجيب عن الاول بما سيجيء في تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن الثاني بان يمنع وجود السببين المستجمعين لشرائطهما كما قال العلامة من ان هذه التاءات مختصة فانها تفيد لدلالتها على الجمعية ولا مجال لتقدير التاء لان التاء الظاهرة مانعة عن تقدير آخر او ان يقول ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه ولا الكسرة الغير المقتضية بالجر انما الممنوع تنوين التمكن والكسرة المختصة بالجر او ان

يحذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم ح (٢٣) العلة في اللغة عارض مؤثر طبيعي يستدعي حالا غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب لان الموجب لتغير آخر الكلمة ليس الا تلفظ المتكلم بل بمعنى ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امرا يناسبه وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد واحد مجازا لكن صريح كلام المصنف في الايضاح يدل على ان اطلاق السبب على كل من التسع حقيقة ونفي ذلك على ان صاحب الفصل نفى السببية في تعريف غير المنصرف ولا يخفى ان في نصوص العلة هنا ايضا فيكون اطلاق العلة على كل واحد منهما حقيقة فالمراد بالسبب والطارح حال مدخول في اختيار المتكلم ح

٣ فيرد عن الرضي وزيد لمجرد المشاركة وذلك لان نون العلمية لما لم تسبق بما سبق وكان الحال في التركيب لازما
٣ فيها علة بجعل جزء العلة شرطا اذ العلة مجموع الالف والنون لازما ٤ او صفة محذوف منصوب بتقدير اعني
والتقدير والنون اعني نونا زائدة ويجوز ان يكون مرفوعا على انه صفة للنون على ان يكون اللام للعهد الذهني او زائدة للمحافظة
على الوزن بدل على تكبر انبوا في او بدل بجذف موصوف اي نون زائدة او خبر مبتدا محذوف اي هو زائدة ٥ ٢٠ الجملة حال
من صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة او من ضميره المستتر في زائدة فيكون من الاحوال المتداخلة او صفة لازما

٦ فالعامل هو المنع المفهوم من الكلام من غير
تقدير في نظم الكلام فيكون عامل الحال
معنويا ولذا قال الشارح اذ المعنى ولم يقل اذ
التقدير ٥ ٨ ولا يخفى انه كما لا يفهم
زيادة الالف من هذا التوجيه لا يفهم
كون مجموع الالف والنون علة لمنع الصرف
بل يفهم مدخلية النون فقط مع ان العلة مجموع
الالف والنون وكذا لا يفهم هذا من التوجيه
الثاني ايضا ٥

٢٢ لعل مراده ضم الشر والاثبات الحكاية والتركيب
اما الحكاية اي النقل من الفعل الى الاسم فهي وزن
الفعل مع الوصفية كما علم او مع العلمية كيشكر علما
ولا يخفى انه لا تناول لنحو اكل علما فانه لا يمكن
القول بالنقل من وزن الفعل لعدم تصرف الفعل
منه بل نحو اعلم ايضا اي ما هو على صيغة
اسم التفضيل فانه وان وجد الفعل على وزنه فهو
غير منقول منه لكونه صيغة برأسه ولو اريد
بالحكاية من وزن الفعل ان هذا الوزن لما كان
في الفعل لم يكن معه كسر ولا تنوين فاذا وجد في الاسم
حكي ذلك الوزن على ما كان عليه في حال كونه في
الفعل لم يرد الاشكال بنحو اعلم لكنه يرد عليه انه
يلزم ان يكون فكل قبل العلمية غير منصرف
كما قيل وفيه انه انما يلزم ذلك لو لم يشترط
في تاثيره اجتماع مع الوصفية والعلمية واما
التركيب ففي البوا في كمركب التانيث بالتاء
ظاهره ومعدود او بالالف وهو ما ركب التانيث
مع العلمية او تركيب حرفا التانيث مع الاسم
وتركيب العدد في عرفاء بمنزلة عشرين تقديرا لان الواو مع
فهم التتميمة بعامر ولا فضل خوف اللبس الا عمرو في
نحو ثلاث فانه بمنزلة ثلاثة ثلاثة وتركيب الجمع
فانه بمنزلة الجمعين وتركيب الاسمين في بعلبك وتركيب
الالف والنون اما مع العلمية نحو عمران او مع الوصفية
ككران وتركيب البجة اما بتكرارها في البجى
والعربي او بتركبها مع العلمية ولا يخفى ما فيه من
التكلفات ٥ لانه لما كان هذا الوزن بعض وزن
الفعل في الفعل لم يكن معه كسر ولا تنوين فاذا
وجد في فكل قبل العلمية يلزم ان يحكى ذلك

علل تسع او علة ولحد منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة
لواحد مقامها اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي
اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد منهما
حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك
المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع فتركيب
والعدل في عطف هاتين العلتين من لوا والى ثم لمجرد المحافظة على
الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا قول بتقريب
فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى وتمنع النون الصرف حال كونها
زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدا خبره
الظرف المقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف
مع انها ايضا زائدة وهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو
جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة
الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا
الوصف لفهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه
فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف
وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل التسع بصورة النظم تقريب لها
الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة
علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنتان منها لا واحد او القول
بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها
تسع وقال بعضهم اثنتان وقال بعضهم احدى عشرة لكن القول بانها
تسع تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة
العلل التسع المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال
للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال
للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي
والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي
كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد
مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه

لوزن على ما كان عليه حال كونه في الفعل فيلزم ان يكونا فكل قبلها غير منصرف ٥ اي في ذينك الموضعين من وزن الفعل مع الوصفية ومنع العلمية
بمعنى ان الحكاية بهذا المعنى تحقق في موضعين احدهما وزن الفعل مع الوصفية كما علم والآخر هو مع العلمية كيشكر فان امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية
الفعلية بمعنى ان يزاد دخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يتحققا عليهما بعد النقل سوك
٦ وعنه هذا القائل بمنع الاسم عن الصرف سبب واحد اما الحكاية واما التركيب ٥ ١٠ يعني ان ذينك القسمين معتبران
في منع الصرف ٥